تنمية الخدمات التعليمية والصحية في محافظة ذي قار

م.د. أريج بهجت احمد

جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية

الملخص

لما كان التعليم والصحة على قدر كبير من الاهمية ولهما الاثر الكبير في تطور الشعوب والنهوض بها، فقد جاءت دراستنا للوقوف على اهم ماتعاني منه الخدمات التعليمية والصحية في محافضة ذي قار ومن خلال الاعتماد على موشرات خاصة تهدف الى قياس مدى كفاءة الخدمات وجدت الدراسة بان المحافظة بحاجة الى عدد من رياض الاطفال وعدد من المدارس الاعدادية وبحاجة الى رفع كفاءة هذه المؤسسات وكذلك هو الحال بالنسبة للخدمات الصحية فهي الاخرى بحاجة الى زيادة اعدادها ورفع كفاءتها.

الفصل الاول :التعريف بالبحث

المقدمة

تستهدف الخدمات التعليمية من خلال برامجها وانشطتها ايجاد قاعدة مشتركة بين المتعلمين ،بحيث لا يتجاهل الثقافات البيئية او المحلية.

ويتطلب احداث تغيرات موازية في اعداد المعلمين وتدريبهم لفهم نفسيات المتعلمين وحاجاتهم. كما يتطلب استخدام وسائل ايصال متقدمة ومفيدة، كما انه يتيح تعليما مستمرا لا ينحصر في اعمار معينة او مراحل معينة، كما يتطلب ايضا احداث تغيرات في النظام التربوي ليتحقق فيه الربط بين التعليم والعمل وغيرها[1].

الخدمات التعليمية من المرتكزات التي تساعد على اكتشاف طاقات الطلبة الفكرية والذهنية لذا فهي من الخدمات الواجب توفرها في المحافظة [2] . وعلى هذه الخدمات تعتمد المحافظة على خلق جيل مثقف واع . كما تساعد العملية التعليمية ايضا على تهيئة الطلبة وتجعلهم يكتسبون خبره كبيره في مختلف المجالات العلمية. ان عملية تخطيط الوظيفة التعليمية يجب ان تعتمد على اسس علمية. وسنحاول في هذا البحث أن نلقي الضوء على اثنتين من الوظائف المهمة في محافظة ذي قار ألا وهما الوظيفة التعليمية والصحية التي لا

يمكن لأية رقعة جغرافية الاستغناء عنهما وذلك لأنهما يساهمان مساهمة في فاعلة في تربية جيل مثقف ويحمل مسؤولية بناء المجتمع داخل المحافظة من جهة والحفاظ على سلامة الإنسان من الأمراض من جهة أخرى .

أولا: مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث بالأسئلة الآتية :

1- ما هو واقع التوزيع المكاني للخدمات التعليمية والصحية في محافظة ذي قار ؟

2- هل تعد هاتان الخدمتان كفوءتين من الناحية الوظيفية ؟

3- كيف تتم عملية تنمية تلك الخدمات مستقبلا في حال تزايد اعداد السكان المحافظة .

ثانيا : فرضية البحث :

1- يتباين التوزيع المكاني للخدمات التعليمية والصحية فتتوزع على الوحدات الادارية التي تتألف منها المحافظة .

2- تتباين كفاءة هاتين الخدمتين عند مقارنتها بالمعايير التخطيطية الخاصة بكل خدمة .

3- يمكن تنمية تلك الخدمات بالاعتماد على عدد سكان المحافظة الذي سوف يرتفع في المستقبل في حال الاهتمام الحكومي للقطاع الخدمي للمحافظة .

ثالثا : منهجية الدراسة :

1- اعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال توصيف واقع حال المدارس في المحافظة .

2- تم الاعتماد على بعض المصادر المكتبية ذات الصلة بالموضوع قيد الدراسة .

3- اعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال تحليل الاحصاءات والبيانات التي تمكن الباحثون من الحصول عليها من المؤسسات ذات الصلة.

رابعا: هدف الدراسة :

1- التعرف على واقع التوزيع المكاني لهاتين الوظيفتين ودوره في كفاءتهما.

2- قياس كفاءة هاتين الوظيفتين وفقا للمعايير التخطيطية المعدة من قبل وزارة التخطيط .

2- محاولة تنمية هاتين الوظيفتين من الناحية المساحية و التعليمية والعمرانية بما يخدم الواقع التعليمي والصحي في المستقبل .

خامسا: هيكلية البحث :

جاء البحث بثلاثة مطالب :

1- الاطار النظري .

2- واقع حال التعليم الابتدائي في ناحية العباسية .

3- تقييم الكفاءة التعليم الابتدائي في منطقة الدراسة .

موقع ومساحة منطقة الدراسة :

تقع محافظة ذي قار فلكيا بين دائرتي عرض (31,30,00[5] - 30,37,30[5]) شمالا، وخطي طول (47,11[5] - 46,15[5])[3] شرقا . اما موقعها الجغرافي فيحدها محافظة واسط والقادسية من الشمال ومحافظة البصرة من الجنوب ، ومحافظة ميسان شرقا والمثنى غربا . انظر خريطة (1). وتبلغ مساحة المحافظة (12900) كم^2[4]

خريطة (1) موقع محافظة ذي قار من العراق

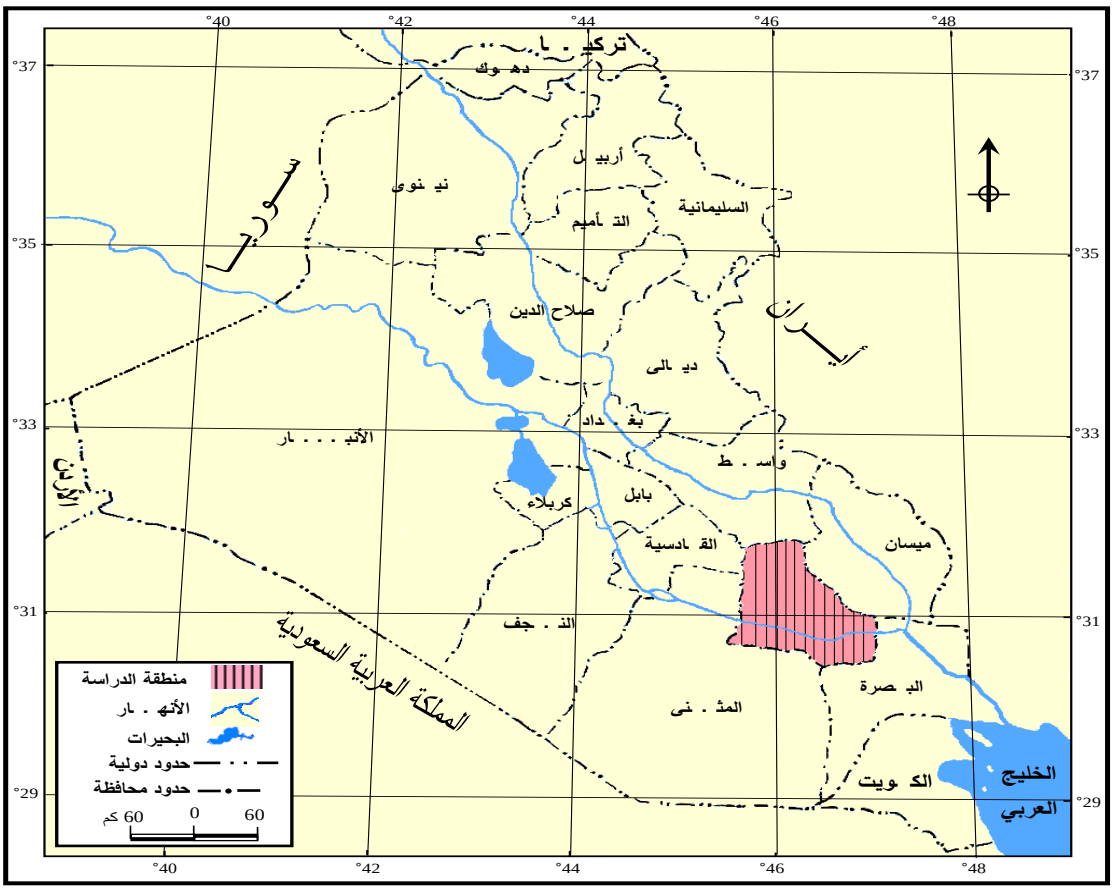

المصدر: الهيئة العامة للمساحة، خارطة العراق الإدارية، مطبعة المساحة، بغداد، 1992.

الفصل الثاني:الجوانب النظرية للبحث

اولا : واقع حال الخدمات التعليمية في محافظة ذي قار

لم تعد الوظيفة التعليمية عملية استهلاك ومجرد خدمات بل هي عملية أنماء بشري وأعداد للقوى العاملة المدربة التي تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديث المجتمع إذ تسهم في تحقيق التوازن في مسيرة المجتمع بقطاعاته المختلفة ، مما يجعل الوظيفة التعليمية عاملاً حيوياً لتطوير المجتمع ، إذ تمثل الوظيفة التعليمية أحدى الوظائف التي مارستها المدن وقدمتها لساكنيها وساكني أقاليمها بصيغ مختلفة لها علاقة عضوية بكفاءتها في وحدتي المكان والزمان [5] . فالتعليم نوع متخصص من التنشئة الاجتماعية وقد أستوى مع الزمن نظاماً اجتماعياً قامت عليه ، في أطار تقسيم العمل ، مؤسسات متخصصة تشرف عليها الدولة ، إذ أصبح التعليم وعلى المستوى الدولي حقاً أساسيا من حقوق الإنسان وعلى المستوى القومي وواجباً من واجبات الدولة ووظيفة أساسية من وظائفها العامة .[6]

إذ تشمل الوظيفة التعليمية (التعليم العام) المدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية والثانوية والذي يجب أن تأخذ بالحسبان مبدأ التوزيع المتوازن للخدمات التعليمية على مستوى المدينة[7] . أن مساهمة الجغرافيين في البحوث التربوية تتركز على ناحيتين أساسيتين هما طرائق التحليل وتخطيط السياسة التربوية .

ويعتمد التعليم الرسمي اليوم وبنطاق واسع على الانماط السكنية من أجل معرفة من هم في سن الدراسة ، وحدود مناطق نفوذ المدارس (أي أقاليمها) والمناطق الثانوية التي تخدمها مدارس منفردة قد يكون لها تماس مباشر مع هذه الانماط السكنية التي تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والاثنولوجي والرسي (الجنسي) ومستوى المعيشة في الأحياء السكنية[8].

الخدمات التعليمية من المرتكزات المهمة التي تساعد على اكتشاف طاقات الطلبة الفكرية والذهنية لذا فهي من الخدمات الواجب توفرها في المدينة. فعلى هذه الخدمات تعتمد المدينة في خلق جيل مثقف واع ، كما تساعد العملية التعليمية أيضا على تهيئة الطلبة وتجعلهم يكتسبون خبرة كبيرة في مختلف المجالات العلمية .وتشمل المؤسسات التعليمية في المدينة على (1661)مؤسسة تعليمية بلغ فيها عدد المعلمين(28605) معلماً (560783) طالباً(14146)شعبة، والجدول(1) والخريطة(2) يوضحان ذلك.

جدول (1)

المؤسسات التعليمية في محافظة ذي قار للعام الدراسي 2013-2014

ت	نوع المؤسسة التعليمية	عدد المؤسسات	عدد المعلمين	عدد الطلاب	عدد الشعب
1	رياض الأطفال	40	287	6095	111
2	المدارس الابتدائية	1273	21288	442940	10963
3	المدارس المتوسطة	256	4664	74985	2203
4	المدارس الاعدادية	92	2375	36763	869
	المجموع	1661	28605	560783	14146

المصدر:

1- الجهاز المركزي للإحصاء ، المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الاحصاء ، تقرير احصاء رياض الاطفال والابتدائية في العراق للعام الدراسي 2013-2014.جدول 4 صفحة 11 – جدول 13صفحة 25.

2- الجهاز المركزي للإحصاء ، المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الاحصاء ، تقرير احصاء التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2013-2014.جدول 15 صفحة 32 – جدول 16صفحة 33.

خريطة(2)

واقع حال الخدمات التعليمية بحسب عدد (المؤسسات، المعلمين ،الطلاب ،الشعب)

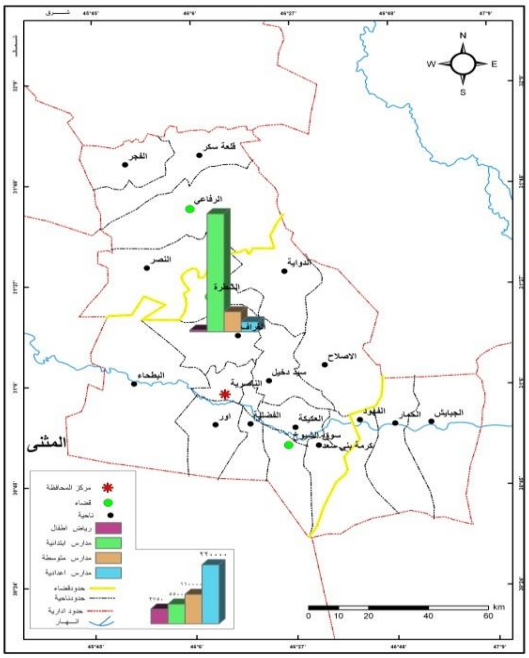

أ المؤسسات

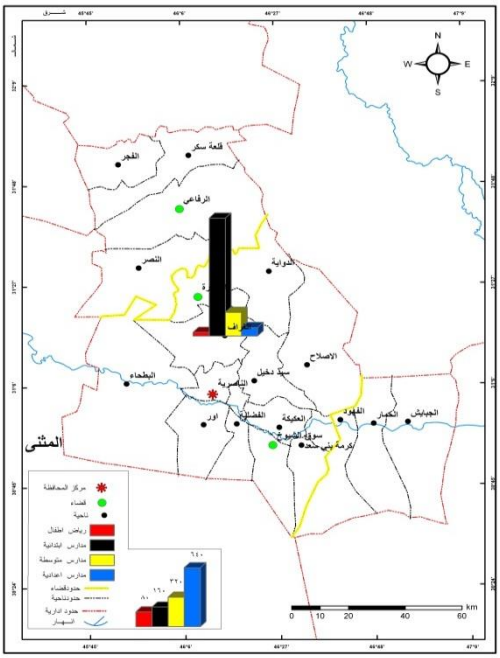

ب الطلاب

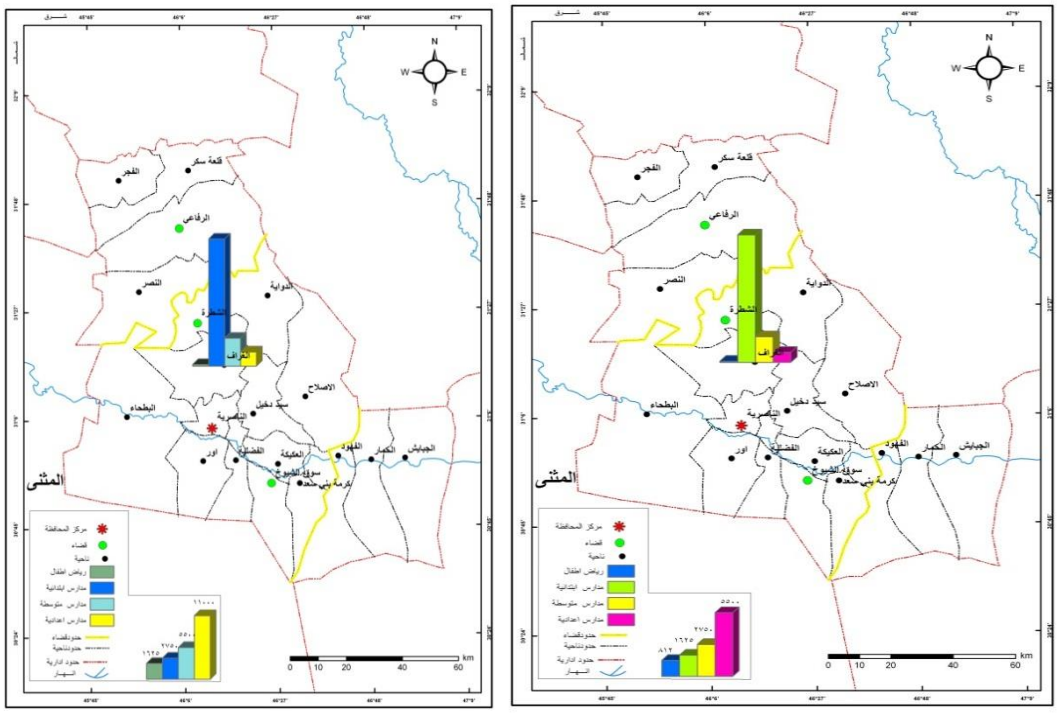

جـ المعلمين د الشعب

ثانيا : واقع حال الخدمات الصحية في محافظة ذي قار

تعد الخدمات الصحية والمعالجات الفيزيائية والعقلية والسيطرة على الأوبئة و الإمراض ، وضمان صحة السكان معيارا مهما لحياة المدينة وإقليمها [9]. وعليه لابد أن يظهر تخطيط استعمالات الخدمات بالمدينة بشكل يتلاءم مع حاجات المدينة والتعرف على مجال الخدمات الوظيفية التي تقدمها كل مؤسسة عامة وطبيعة خدماتها الصحية [10]. والخدمات الصحية في المدينة تتمثل بالمستشفيات والمراكز الصحية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تأمين الوقاية الصحية وتقديم الخدمات العلاجية والوقائية للسكان وينبغي أن تضمن خدمة السكان من ناحيتين[11]:

- سهولة الوصول: بحيث تكون مناسبة للسكان من اجل الحصول على الخدمات الصحية.
- تقليل الزخم على المستشفيات التخصصية والعامة من خلال تقديم الخدمات في المراكز الصحية الرئيسة في المدينة.

وتشمل المؤسسات الصحية في المدينة على مستشفى عام ومركزين للرعاية الصحية الأولية ، والجدول (2) والشكل(3) يوضحان المؤسسات الصحية في المدينة.

جدول (2)

المؤسسات الصحية في محافظة ذي قار لعام 2011

المؤسسة الصحية	العدد	عدد الأسرّة	عدد المراجعين سنويا	عدد الأطباء	عدد أطباء الأسنان	عدد الصيادلة	ذوو المهن الصحية
المستشفيات و المراكز الصحية	11 133	1810	5098055	216	120	229	3520

المصدر: جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية 2012-2013، الجداول الاحصائية (10/1، 10/3، 10/4، 10/5، 10/7، 10/8، 10/12) .

الشكل (3) واقع للمؤسسات الصحية في محافظة ذي قار

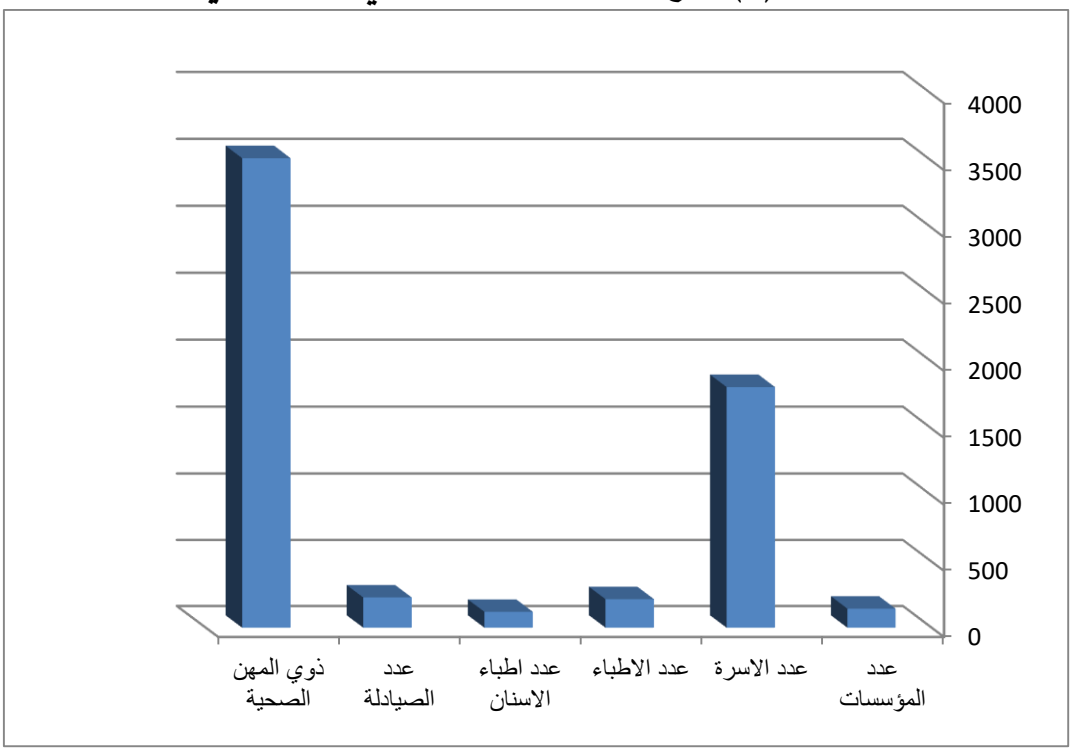

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول(2) .

الفصل الثالث:الاجراءات

تقييم كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في محافظة ذي قار

وردت هناك عدة تعاريف لمفهوم التقييم منها على سبيل المثال تعريف جابن (Gabine) الذي يصفه بأنه عملية تحديد الأهمية النسبية لظاهرة ما، ويعرفه أنكلش (English) أيضا بأنه تقدير الأهمية النسبية المقاسة في ضوء معيار ما [12]. ويعرف روبرتز (Roberts) التقييم على انه عملية بناء الاستنتاج عند أخذ طرائق مختلفة للعمل من خلال الأهلية الخاصة لكل طريقة ويعتمد بناء الاستنتاج عليها[13].

وللتوصل إلى عملية تقييم دقيقة لهاتين الخدمتين في المحافظة استخدم الباحثون مجموعة من المعايير التخطيطية المثبتة من قبل وزارة التخطيط للخدمات التعليمية والصحية حتى يتسنى للبحث أن يخرج بنتيجة نهائية لعملية التقييم إيجابا أو سلبا ووضع الحلول المناسبة لذلك .

1- تقييم كفاءة الخدمات التعليمية:

تتباين المؤشرات الخاصة بقياس الكفاءة الوظيفية للخدمات التعليمية من مرحلة تعليمية لأخرى ، كما تتباين في المرحلة التعليمية الواحدة من بلد لآخر . وسيتم عرض كفاءة الخدمات التعليمية وفق المعايير الآتية :

أ- المعيار المساحي :

ا- رياض الأطفال :

تتباين المعايير التخطيطية في تحديد المساحة اللازمة للطفل الواحد من رياض الأطفال ، وبالاعتماد على المعيار المحلي الذي يحدد بوجود روضة واحدة لكل 5000 نسمة من السكان وبمساحة (3250) م^2[14] . نجد أن المحافظة بحاجة إلى(327)[*] وبمساحة تقدر بـ (106) كم^2 لسد حاجة سكانها من هذه الخدمة التعليمية .

2- التعليم الابتدائي :

لقد حدد المعيار المحلي مدرسة ابتدائية واحدة لكل 2500 نسمة ، تبلغ مساحتها (5000-6000 م2) وبتطبيق هذا المعيار على المدينة نجد أن المحافظة تكتفي بـ(735مدرسة ابتدائية) ، وبوجود (1273مدرسة) فان هناك فائضا في عدد هذا النوع المدارس بواقع (538) مدرسة 0

3- التعليم الثانوي :

ويقصد به التعليم الخاص بالمراحل (المتوسطة و الاعدادية) . بالاعتماد على المعيار المحلي الذي حدد حاجة الحي السكني الذي يتكون من (10000 نسمة) وجد إن المحافظة تكتفي بـ(184مدرسة متوسطة) أي أن هناك فائضا قدره(72مدرسة) ، أما عن حاجة المحافظة للمدارس الاعدادية فوجد عند تطبيق المعيار أعلاه أن المحافظة بحاجة الى (92مدرسة) وبمساحة (15000)م^2[15] ، لسد حاجة سكانها من هذه الخدمة التعليمية وبمساحة (138) كم^2.

ب- المعايير التخطيطية (طالب/ معلم، طالب/صف، طالب/مدرسة):

1- رياض الاطفال:

أ- معيار (طفل/معلمة):

يشير إلى عدد الأطفال لكل معلم في رياض الأطفال، إذ يوضّح النسبة بين عدد الأطفال وعدد المعلمات في المنطقة أو المدينة ، وكلما زاد عدد الأطفال لكل معلمة كلما قلت كفاءة الخدمة المقدّمة لهم. وقد حدد (16-18) طفلاً لكل معلمة، وتقل كفاءة هذا المعيار بشكل طفيف في المحافظة، إذ يبلغ مؤشرها (22) طفلاً/معلمة يفوق المعيار المحدّد وحتى يكون حصّة كل معلمة (18) طفلاً لابد من توفّر (43) معلمة، إذ يبلغ العدد المطلوب من المعلمات بحسب المعيار (330) معلمة في حين العدد الموجود (287) معلمة .

ب- **معيار (طفل/شعبة):**

يشير إلى عدد الأطفال لكل شعبة، إذ يوضّح النسبة بين عدد الأطفال وعدد الشعب المكان المخصّص لضم الأطفال المسجلين في الروضة لتلقي الرعاية والتعلّم ضمن هذه المرحلة، وكلما زاد عدد الأطفال في الشعبة الواحدة كلما انخفضت كفاءة الخدمة المقدّمة لهم فضلاً عن صعوبة التعامل معهم والسيطرة عليهم. لذا يمثل توفير الشُعب (الصفوف) من الخدمات الهامّة المكمّلة لخدمة المعلمات، ما يتطلب توفير العدد المناسب منها في الرياض الأطفال وبحسب عدد الأطفال المسجلين فيها. حدّد المعيار ما بين (20- 25) طفلاً/شعبة. وتقل كفاءة هذا المعيار ايضا في المحافظة التي يبلغ مؤشرها (55) طفلاً/شعبة يفوق المعيار المحدّد بكثير، وبلغ النقص (129) شُعبة، في حين يجب ان يكون العدد المفروض بحسب المعيار (340) شُعبة.

ج- **معيار (طفل/روضة):**

يشير إلى عدد الأطفال لكل روضة أطفال واحدة، إذ يوضّح النسبة بين عدد الأطفال بسن (4–5) سنوات المسجلين إلى عدد رياض الأطفال التي تضم الأطفال وكادر المعلمات فضلاً عن الإدارة والشُعب وساحات الألعاب والمرافق الملحقة الأخرى. بوصفها المكان المناسب لرعاية الأطفال وتعليمهم والاهتمام بهم وتنمية قدراتهم الذهنية والجسدية، لذا تعد من الخدمات التعليمية المادية الرئيسة المكمّلة لخدمة الكادر التعليمي، ما يستلزم توفير العدد الكافي منها في المناطق المختلفة من المحافظة بحسب العدد المتوقّع تسجيله من الأطفال وحدّد المؤشّر ما بين (100 .170) طفلاً/روضة. ويلاحظ ان المحافظة لا تعاني من نقص في عدد رياض الاطفال بدليل ان المعيار المحلي اقل من المعيار التخطيطي .

جدول (3) تقييم مستوى الخدمات التعليمية في المحافظة وفقا للمعايير التخطيطية

المرحلة التعليمية	اسم المعيار	المعايير التخطيطي	واقع الحال	الفرق بين الواقع والمعيار
رياض الأطفال	طفل/ معلم	18–16	22	4+
	طفل / شعبة	25–20	55	30+
	طفل / روضة	170–100	152	18–
التعليم الابتدائي	تلميذ/ معلم	25–18	21	4–
	تلميذ / شعبة	36–25	40	4+
	تلميذ / مدرسة	360–300	348	12–
التعليم المتوسط	طالب/ مدرس	25–18	16	9–
	طالب / شعبة	30–29	34	4+
	طالب / مدرسة	510–480	293	217–
التعليم الاعدادية	طالب/ مدرس	25–18	15	10–
	طالب / شعبة	30–29	42	12+
	طالب / مدرسة	510–480	399	111–

المصدر: جمهورية العراق، محافظة النجف الأشرف ، هيئة الاعمار ، دراسة تحديث التصميم الأساس لمدينة المناذرة ، تقرير المرحلة الثانية ، دراسة السياق الإقليمي وتحليل البيانات وإبراز قضايا التطوير الرئيسة ، 2009، ص220.

2– التعليم الابتدائي :

أ– معيار (تلميذ/معلم):

يشير إلى عدد التلاميذ لكل معلم في المدرسة، وكلما زاد عدد التلاميذ لكل معلم تنخفض بالتأكيد كفاءة الخدمة المقدّمة لهم. وقد حُدّد (18–25) طفلاً لكل معلم. وعند تطبيق المعيار على واقع المحافظة يشير إلى عدم وجود عجز في عدد المعلمين فيها، ممّا يعني بإن نسبة عدد تلاميذها إلى عدد المعلمين قليلة .

ب– معيار (تلميذ/شعبة):

يشير إلى عدد التلاميذ لكل شعبة، إذ يوضّح النسبة بين عدد التلاميذ إلى عدد الشُعب (المكان المخصّص الذي يضم التلاميذ في المدرسة لتلقي العلم والمعرفة ضمن مرحلة من مراحل التعليم الابتدائي)، لذا يمثل توفير الشُعب من الخدمات الهامّة المكمّلة للخدمة المقدّمة من المعلمين وإنشاء المدارس، ما يتطلب توفير العدد المناسب منها في المدارس وبحسب عدد التلاميذ. حدّد المعيار ما بين (25–36) تلميذ/شعبة. يكون هذا المعيار قليل الكفاءة اذ يلاحظ وجود زيادة طفيفة للتلاميذ في الشعب لذا تحتاج مدينة الحيدرية الى (1017) شُعبة لكي تسيطر على هذه الزيادة .

ج– معيار (تلميذ/مدرسة):

يشير إلى عدد التلاميذ لكل مدرسة ابتدائية واحدة، إذ يوضّح النسبة بين عدد التلاميذ إلى عدد المدارس الابتدائية التي تضم (10. 16) شعبة وتجمع التلاميذ والكادر التعليمي من المعلمين والمعلمات فضلاً عن الإدارة وساحة اللعب والحدائق والمرافق الملحقة الأخرى. بوصفها المكان المخصّص لتعليم التلاميذ القراءة والكتابة وتنمية قدرتهم اللغوية والمعرفية، لذا تعد المدرسة أحدى الخدمات التعليمية المادية الرئيسة المكمّلة لخدمة الكادر التعليمي، ما يستلزم توفير العدد الكافي منها في المناطق المختلفة من الإقليم بحسب العدد المتوقّع تسجيله من التلاميذ. حدّد المؤشّر ما بين (300–360) تلميذ لكل مدرسة ابتدائية. أمّا هذا المعيار فيعد كفوءً لأنه دون المعيار المحدّد ولا تعاني المدينة من نقص في عدد المدارس.

3– التعليم الثانوي (المتوسطة والاعدادية):

أ– معيار (طالب/مدرس):

يشير إلى عدد الطلبة لكل مدرس، وقد تراوح مؤشره النموذجي ما بين (18–25) طالباً لكل مدرس. يلاحظ بأن المعيار المحلي في المحافظة أقل من المعيار التخطيطي، ما يشير إلى عدم وجود عجز في عدد المدرسين بل هناك حالة من المثالية لحصة المدرس من عدد الطلبة ما ينعكس إيجاباً على كفاءة الخدمة وتحقق نتائج جيدة لطلبة المرحلة الثانوية (المتوسطة والاعدادية) في المحافظة .

ب- معيار (طالب/شعبة):

يشير إلى عدد الطلبة لكل شعبة، إذ يوضّح النسبة بين عدد الطلبة إلى عدد الشُعب التي يعد توفيرها بعدد مناسب بحسب عدد الطلبة من الخدمات الهامّة والمكمّلة لكفاءة الخدمة المقدّمة من المدرسيين. حدّد المعيار ما بين (29–30) طالباً/شعبة. يعد هذا المعيار غير كفوء بسبب كونه اعلى من المعيار التخطيطي بقليل مما يعني زيادة طفيفة للطلاب في الشعب وبالتالي يجب تعويض النقص الحاصل بالشعب والبالغ (300) شعبة للدراسة المتوسطة و(331) شعبة للدراسة الاعدادية .

ج- معيار (طالب/مدرسة):

يشير إلى عدد الطلبة لكل مدرسة ثانوية واحدة، إذ يوضّح النسبة بين عدد الطلبة إلى عدد المدارس الثانوية التي تضم الطلبة والكادر التدريسي فضلاً عن الشُعب يتراوح عددها ما بين (480–510) مدرسة، وعند المقارنة بالمعيار التخطيطي ظهر عدم وجود نقص في عدد المدارس الثانوية في المحافظة وهذا يدل على كفاءتها في هذا المعيار.

2- تقييم كفاءة الخدمات الصحية :

يعد موضوع الكفاءة من المواضيع المهمة بالنسبة للخدمات الصحية إذ أن الاهتمام بالجانب الصحي له أهمية لكونه موجه لخدمة السكان الذين يمثلون العنصر الأساس للتنمية ويمكن قياس كفاءة الخدمات الصحية في محافظة ذي قار بالاعتماد على المعايير الآتية :

أ- المعيار المساحي:

حددت المعايير التخطيطية ضرورة وجود مركز صحي واحد لكل(10000نسمة) من الخدمات الصحية لا تقل مساحته عن (5000 م^2)[16] وعلى هذا الأساس فان المحافظة تحتاج إلى (55) مركز صحي وبمساحة تقدر (275000) م^2. أما بالنسبة للمستشفيات فقد حددت المعايير المحلية أن يخصص (100) م2 لكل سرير وان يكون هناك سرير لكل (200 نسمة) [17] . وعلى هذا فان المحافظة بحاجة إلى (7606 سريرا) لتغطي سكان المناطق الحضرية والريفية في المحافظة ، كما أنها تحتاج إلى مساحة مستشفى تقدر بـ(760600م2) جدول (4) ، وبذلك فان مجموع ما تحتاجه المدينة من خدمات صحية تقدر مساحتها بـ(104كم2) لتغطي احتياجات سكانها كافة .

جدول (4) عدد المباني المطلوبة من الخدمات الصحية ومساحتها وعدد الأسرة بحسب المعايير التخطيطية

عدد المستشفيات	المساحة(م^2)	عدد الأسرة المطلوبة	عدد المراكز الصحية	المساحة (م^2)	مجموع المساحة(كم^2)
1	760600	7606	55	275000	104

المصدر: الباحثون بالاعتماد على جدول (2) .

ب- المعايير الخاصة بذوي المهن الطبية :

1- معدل عدد الأطباء للسكان :

بلغ معدل عدد الأطباء للسكان (1طبيب/ 8718 نسمة) وهو معدل سلبي جدا بالمقارنة مع المعيار التخطيطي البالغ (1طبيب/ 1000 نسمة) [18] . وعلى هذا الأساس فان المحافظة وهي بذلك تحتاج الى (1664) طبيباً للوصول الى المعيار التخطيطي .

2- معدل أطباء الأسنان للسكان :

بلغ عدد أطباء الأسنان في المحافظة (120) طبيباً وبذلك فان عدد أطباء الأسنان للسكان بلغ (1طبيب/15693نسمة) وهو معدل جيد جدا مقارنة بالمعيار التخطيطي البالغ (1طبيب أسنان/20000 نسمة)[19] من سكان المحافظة .

3- معدل الصيادلة للسكان :

بالاعتماد على المعيار التخطيطي الذي يشير الى وجود صيدلي واحد ومعاون صيدلي لكل (20000نسمة)[20] نجد أن هناك فائضا في عدد الصيادلة للسكان إذ يوجد في المؤسسات الصحية في المحافظة (229) صيدلاني يخدمون المحافظة بريفها وحضرها وبذلك فان معدل عدد الصيادلة للسكان بلغ (1صيدلاني/ 8223) . وبفائض قدره (135) صيدلياً .

ب- المعايير الخاصة بذوي المهن الصحية :

1- معدل ذوي المهن الصحية للسكان :

يشير هذا المعدل إلى مدى توفر الكادر الصحي الوسطي لخدمة السكان وتقديم الرعاية الصحية لهم [21] . وقد بلغ هذا المعدل في المحافظة (535نسمة) وهو مؤشر جيد بالمقارنة مع المعيار التخطيطي البالغ (400-500 نسمة) لكل منتسب من ذوي المهن الصحية [22] .

2- معدل ذوي المهن الصحية للأسرة :

يوضح هذا المقدار الخدمة الصحية التي يقدمها ذوو المهن الصحية للمرضى الراقدين على الأسرة [23] .وقد بلغ المعيار العالمي لمعدل ذوي المهن الصحية للأسرة (1 من ذوي المهن الصحية /3 أسرة) وبمقارنة هذا المعيار بواقع الحال في مدينة الحيدرية البالغ (1منتسب/2 سرير) نجد أن هناك فائضا في عدد ذوي المهن الصحية مقارنة بما متوفر من أسرة في المؤسسات الصحية في المحافظة ويمكن إرجاع ذلك إلى النقص الحاصل في عدد الأسرة .

مفهوم التنمية الإقليمية ومتطلباتها:

يمكن توضيح بان استراتيجية التنمية الإقليمية بمفهومها العام بأنها خطّة تسعى لتحقيق أهداف التنمية وتنظيمها في الإقليم، وتهدف إلى تحديد الأنشطة المختلفة وتنظيمها في حيز مكاني معين بحسب الموارد المتاحة والكامنة والاستعداد الفعلي لتوطين مشاريع جديدة لمدّة معينة مع العمل على تهيئة الإمكانات التي يتحقق من خلالها أقصى قدر ممكن من النفع العام للسكان. وبمعنى أكثر إيجازاً (وسيلة التنمية لاستثمار الموارد وتقديم الخدمات في بعدها المكاني والزماني). وإن أهم ضمانات نجاح استراتيجيات التنمية وخططها الإقليمية قدرتها

على الربط والتكامل فيما بينها إلى جانب تبني أسلوب الإدارة اللامركزية في مجال الاستثمارات بحيث يكون للوحدات الإدارية القدرة الكافية في توزيع استثمارات الخطة الإقليمية على مشاريعها التنموية المختلفة بحسب الاحتياجات الفعلية والواقع التنموي لكل منطقة منها. ومن أجل تحقيق التوازن وتقليل التباين المكاني بين المناطق المختلفة من المحافظة يتطلب تنمية وتوجيه الاستثمارات نحو الخدمات الاجتماعية والبنى الارتكازية أهمها الاستثمار في خدمات (الإسكان **والتعليم والصحة** والطاقة والطرق والماء الصافي والصرف الصحي) التي يعتمد في توفيرها على حاجة السكان[24] .إن توفير الخدمات التعليمية الكافية للسكان يعد أمراً ضرورياً في تنمية المدينة فضلاً عن سهولة الوصول إليها وقربها من التجمعات السكانية. وإن العلاقة بين عدد السكان وعدد رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية علاقة طردية، إي تزداد الحاجة للخدمات التعليمية بزيادة عدد السكان وقد اعتمدت المعايير التخطيطية لعدد السكان المقدّر وقد استند إليه في تخطيط الخدمات التعليمية في الإقليم لسنة الهدف 2020م(**). ويمكن توضيح استراتيجية تنمية الخدمات التعليمية في المدينة على النحو الآتي: **المقترحات:**

1- إنشاء مدارس جديدة لسد النقص وفك الازدواج في مباني المدارس لاسيما المدارس الثانوية.
2- تحسين مستوى مباني المدارس.
3- توفير كادر تعليمي كفوّء.
4- تحسين السلامة وتقليص المسافة إلى المدارس واستغلال شبكة النقل بشكل أفضل في نقل الطلبة.
5- العمل على رفع نسبة المتعلمين ومحو الأميّة.

وعليه وبناءً على الزيادة السكانية التي سوف تشهدها محافظة ذي قار في عام 2020م والبالغة (2252812) نسمة سوف تحتاج الى (410) روضة اطفال (***) و لا تحتاج الى مدارس ابتدائية بل يوجد فائض بهذا النوع من المدارس والبالغ (372) مدرسة (****)لا تحتاج ايضا الى مدارس متوسطة بل يوجد فائض بهذا النوع من المدارس والبالغ (31) مدرسة متوسطة اما المدارس الإعدادية فسوف تحتاج الى (133) مدرسة (*****) .

وسوف يكون هذا العدد من المدارس قادراً على توفير الخدمات التعليمية لهذه الزيادة السكانية بالشكل الامثل وبالاعتماد على المعايير التخطيطية .

اما بخصوص تنمية الخدمات الصحية في المحافظة فسوف تحتاج في عام 2020 وحسب الحجم السكاني المذكور اعلاه الى (112) مركزا صحيا وبمساحة تقدر بـ (560000) م^2 ، والى (9454) سريرا وهذا يتطلب بدوره الى مساحة تقدر بـ(945400) م^2 وبالتالي الحاجة الى بناء المزيد من المستشفيات في المحافظة .

اضافة الى ما تقدم يجب مراعاة ما ياتي : (التوصيات)

1- التوزيع العادل للمراكز الصحية بين اقضية ونواحي المحافظة .

2- بناء مراكز صحية على الطرز الحديثة ومجهزة بأحدث انواع الاجهزة الطبية ، اضافة الى الاعتناء بالجانب الخدمي لهذه المؤسسات ورفدها بأطباء ذوي الاختصاص وعدم الاكتفاء بذوي المهن الصحية .

3- بناء مستشفيات ذات مساحات كبيرة ومتخصصة وتوزيعها بشكل عادل بين اقضية ونواحي محافظة ذي قار ، وتزويدها بأحدث الاجهزة الطبية المتخصصة وبأعداد كافية حتى تضمن تقديم افضل واسرع الخدمات للمواطنين وبكلف اقل .

الاستنتاجات :

1- تحتاج المحافظة حسب المعيار المساحي إلى (327) روضة أطفال ويتطلب ذلك مساحة قدرها (106) كم2 وتحتاج ايضا الى (92) مدرسة اعدادية بمساحة قدرها (138) كم2ووجد أنها تكتفي بما لديها من مدارس ابتدائية ومتوسطة .

2- تتفاوت الخدمات التعليمية في المحافظة من حيث الكفاءة فهي تعد قليلة الكفاءة من حيث المعايير الآتية : معيار (طفل/معلمة) ،معيار (طفل/شعبة) بالنسبة لرياض الاطفال لكنها ،ومعيار (تلميذ/ شعبة) بالنسبة للتعليم الابتدائي و المتوسط والاعدادي . وتعد كفوءة في المعايير الاتية : (طفل/روضة) بالنسبة الى رياض الاطفال ، ومعايير (تلميذ/معلم) و(تلميذ/مدرسة) بالنسبة الى التعليم الابتدائي والمتوسط والاعدادي .

3- تحتاج المحافظة إلى (55) مركزاً صحياً مساحة (275000م2) ومستشفى واحد يحتوي على (7606) سرير بمساحة (760600م2) حسب المعيار المساحي .

4- تعد معايير (عدد أطباء الأسنان/السكان) و (الصيادلة/السكان) ايجابية بالمقارنة مع المعايير التخطيطية .باستثناء معيار (عدد الأطباء/السكان) فانه يعد سلبياً بالمقارنة بالمعايير مما يتطلب توفير كادر طبي كافٍ لتغطية النقص الحاصل في هذه الخدمة .

5- أما معايير (ذوي المهن الصحية/ السكان) و (ذوي المهن الصحية/ الأسرة) فتعد ايجابية بالمقارنة مع المعايير التخطيطية .

6- تحتاج المحافظة في عام 2020 وبحسب الحجم السكاني المقدر (112) مركزا صحيا وبمساحة تقدر بـ (560000) م^2 ، والى (9454) سريرا وهذا يتطلب بدوره الى مساحة تقدر بـ(945400) م^2 وبالتالي الحاجة الى بناء المزيد من المستشفيات في المحافظة .

الهوامش والمصادر

(1) داود ماهر محمد، التعليم المستمر، كلية التربية، قسم العلوم التربوية والنفسية ،1988،ص256.

(2) صبري فارس الهيتي، صالح فليح حسن ،جغرافية المدن، مطبعة جامعة بغداد،1986 ، ص30

(3) ندى شاكر جودت، الاستيطان الريفي في اهوار محافظة ذي قار ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ص

(4) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2013–2014، ص

(5) عباس فاضل السعدي ، سكان الوطن العربي (دراسة في ملاحمة الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية)، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2001 ، ص283 .

(6) عباس فاضل السعدي ، سكان الوطن العربي (دراسة في ملاحمة الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية)، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2001 ، ص283 .

(7) يوسف يحيى طعماس ، التباين الاقليمي في توزيع الخدمات التعليمية في العراق ، مجلة معهد البحوث والدراسات ، العدد الثالث عشر ، بغداد ، 1984 ، ص474 .

(8) جون ألدن أولسن ، ترجمة الدكتور صباح محمود محمد والدكتور صالح فليح حسن ، الأسس الجغرافية للتخطيط التربوي ، مجلة الأستاذ ، العدد الثاني ، مطبعة شركة التايمس ، بغداد ، 1978/ 1979م ، ص282.

(9) علي إحسان شوكت ، رسول الجابري ، تخطيط خدمات التنمية الاجتماعي ، وزارة التخطيط ، المعهد القومي للتخطيط ، بغداد 1987.ص186.

(10) بشير إبراهيم الطيف ، وزميليه، خدمات المدن دراسة في الجغرافية التنموية ، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ،2009، ص 125.

(11) فيصل يوسف مصطفى محمد، التركيب الحضري وانعكاساته على تخطيط استعمالات الأرض في مدينة بيرنبالا الفلسطينية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2003، ص108.

(12) هاتف لفتة الجبوري ، التقويم الجغرافي لاستعمالات الأرض الحضرية لمدينة الرميثة والتوجهات المستقبلية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة الكوفة ، 2009، ص112.

(13) Aoberts Margaret An Introduction to Town planning Techniques Hutchinson co(publishers) Ltdcondon 1977.P.125.

(14) وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، أسس ومعايير مباني الخدمات العامة ، 1977، ص37.

(*) تم استخراج هذا العدد بقسمة عدد سكان المدينة على المعيار المحدد = نسمة/= مدرسة.

(15) وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، أسس ومعايير مباني الخدمات العامة ، مصدر سابق، ص56.

(16) وزارة التخطيط ، هيئة تخطيط التشييد والإسكان والخدمات ، واقع الخدمات الصحية وآفاق تطورها ،1984، ص20.

(17) وزارة التخطيط ، هيئة تخطيط التشييد والإسكان والخدمات ، واقع الخدمات الصحية وآفاق تطورها ،نفس المصدر، نفس الصفحة .

(18) محمد جبر، عبد الجبار عباس، الرعاية الصحية الأولية ، نشرة صادرة عن وزارة الصحة، العراق ، بدون تاريخ،42-43.

(19) نفس المصدر، ص17.

(20) قاسم مهاوي خلاوي الزهيري ، الكفاءة الوظيفية لمدينة العمارة ، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة البصرة، 1997، ص218.

(21) وزارة التخطيط ، هيئة تخطيط التشييد والإسكان والخدمات ، واقع الخدمات الصحية وآفاق تطورها ،مصدر سابق ص20.

(22) قاسم مهاوي خلاوي الزهيري ، الكفاءة الوظيفية لمدينة العمارة، مصدر سابق،ص219.

(23) محمد ربيع صالح العجيلي ،الخدمات الصحية لمدينة بغداد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، 1989،ص138.

(24) محمد جواد عباس شبع ، التنمية الاقليمية في محافظة النجف الاشرف ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة الكوفة ، 2011، ص237.

(**) التقديرات لعدد السكان وتوزيعهم الجغرافي والبيئي احتسبت من الباحثون بالاعتماد على معادلة التقديرات ونسبة الزيادة ما بين تعداد 1997 ونتائج الحصر 2010. وعليه بلغ عدد سكان محافظة ذي قار المقدر (2252812) نسمة .

(***) تم اعتماد معيار 5000 نسمة من السكان الحضر لكل روضة أطفال .

(****) تم اعتماد معيار 2500 نسمة لكل مدرسة ابتدائية.

(*****) تم اعتماد معيار 10000 نسمة لكل مدرسة متوسطة واعدادية .

Abstract

Since the education, health and a great deal of importance and has a significant impact on the development of peoples and advancement, the study came to stand on the most important Matani from education and health services in MhafdhDhiQar and through reliance on private Mhoshrat designed to measure the efficiency of the services, the study found that the province needs to a number of kindergartens and a number of junior high schools and the need to raise the efficiency of these institutions, as well as is the case for health services they need to increase other prepared and upgradation